النوع السادس عشر

في كيفية إنزاله

فيه مسائل:

المسألة الأولى: [كيفية إنزال القرآن من اللوح المحفوظ]:

قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

اختلف في كيفية إنزاله من اللوح المحفوظ على ثلاثة أقوال:

أحدُها: وهو الأصح الأشهر: أنَّه نزل إلى سماء الدنيا ليلةَ القدْر جملةً واحدةً، ثم نَزَلَ بعد ذلك مُنَجَّماً في عشرين سنةً، أو ثلاث وعشرين، أو خمس وعشرين؛ على حَسَب الخلاف في مدَّة إقامته ﷺ بمكة بعد البعثة.

وأخرج الحاكم[(٢/ ٢٢٢)] والبيهقي[في «سننه» (٢/ ٣١٠)] وغيرُهما من طريقِ منصور عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس قال: أُنزِل القرآن في ليلةِ القدْرِ جملةً واحدة إلى سماء الدنيا، وكان بمواقع النجوم، وكان الله يُنزلهُ على رسوله ﷺ بعضه في أثر بعض.

وأخرج الحاكم[(٢/ ٢٤٢)] والبيهقيّ ـ أيضاً ـ والنَّسائيّ من طريق داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: أُنزل القرآنُ جملةً واحدةً إلى السماء الدنيا ليلة القدر، ثم أُنزل بعد ذلك بعشرين سنةً، ثم قرأ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦].

وأخرجه ابن أبي حاتم[(١)] من هذا الوجه، وفي آخره: فكان المشركون إذا أحدثوا شيئاً أحدث الله لهم جواباً.

وأخرج الحاكم[(٢/ ٢٢٣)] وابن أبي شيبة من طريق حسَّان بن حُريث، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس قال: فُصِل القرآنُ من الذِّكْر، فوضع في بيت العِزَّة من السماء الدنيا، فجعَل جبريلُ ينزلُ به على النبيّ ﷺ.

أسانيدها كلّها صحيحة.

وأخرج الطبراني[في «الكبير»: ١١٨٣٩] من وجه آخر عن ابن عباس قال: أُنزِل القرآنُ في ليلة القدر في شهر رمضان إلى سماء الدنيا جملةً واحدة، ثم أُنزِل نجوماً. **إسناده لا بأس به.**

---

(١) في «تفسيره» ٨/ ٢٦٩٠ رقم (١٥١٣٤) سورة الفرقان: ٣٢.

وأخرج الطَّبرانيّ [في «الكبير»: ١٢٣٨٢] والبزَّار من وجه آخر عنه قال: أُنزِل القرآن جملةً واحدةً حتى وضع في بيت العزَّة في السماء الدنيا، ونزَّله جبريل على محمد ﷺ بجواب كلام العباد وأعمالهم.

وأخرج ابن أبي شيبة في «**فضائل القرآن**»[١] من وجه آخر عنه: دُفع إلى جبريلَ في ليلة القدر جملة واحدة، فوضعه في بيت العزَّة، ثم جعل ينزِّله تنزيلاً.

وأخرج ابن مردويه والبيهقيّ في «**الأسماء والصفات**» [(١/٣٦٩)] من طريق السُّدي عن محمد، عن ابن أبي المجالد، عن مِقْسَم، عن ابن عباس أنَّه سأله عطية بن الأسود فقال: أَوْقَع في قلبي الشكَّ قولُه تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقولُه: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾. وهذا نزل في شوال وفي ذي القعدة وفي ذي الحجة وفي المحرَّم وصفر وشهر ربيع، فقال ابن عباس: إنَّه أُنزل في رمضان ليلة القَدْر جملةً واحدة، ثم أُنْزِل على مواقعِ النجوم رَسَلاً في الشهور والأيام.

قال أبو شامة[٢]: قوله: (رَسَلاً) أي: رِفقاً، و(على مواقع النجوم) أي: على مثل مساقطها، يريد: أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة، ثم أُنزل على ما وقع متفرِّقاً يتلُو بعضه بعضاً، على تُؤَدَة ورِفْقٍ.

القول الثاني: أنَّه نزل إلى السماء الدنيا في عشرين ليلَةَ قَدْرٍ، أو ثلاث وعشرين، أو خمس وعشرين، في كل ليلة ما يقدِّر الله إنزاله في كلّ السنة، ثم نزل بعد ذلك منجَّماً في جميع السنة.

وهذا القول ذكره الإمام فخر الدين الرازي بحثاً، فقال: يحتمل أنَّه كان ينزل في كلّ ليلة قدْر ما يحتاج النَّاس إلى إنزاله إلى مثلها، من اللوح إلى السماء الدنيا. ثم توقَّف، هل هذا أولى أو الأول؟

قال ابنُ كثير: وهذا الذي جعله احتمالاً نقله القرطبيّ عن مقاتل بن حَيَّان، وحكى الإجماعَ على أنَّه نزل جملة واحدة من اللّوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا.

قلت: وممَّن قال بقول مقاتل: الحَليميُّ والماورديّ، ويوافقه قول ابن شهاب: آخِرُ القرآن عهداً بالعرش آية الدَّيْن.

القول الثالث: أنَّه ابتُدئ إنزاله في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك منجَّماً في أوقات مختلفة من سائر الأوقات. وبه قال الشَّعبيّ.

قال ابنُ حجر في «**شرح البخاري**»[٣]: والأول هو الصحيح المعتمَد، قال: وقد حكى الماورديُّ قولاً رابعاً: أنه نزل من اللوح المحفوظ جملةً واحدةً، وأن الحَفَظة نجّمته على جبريل في عشرين ليلة، وأن جبريل نجَّمه على النبي ﷺ في عشرين سنة. وهذا أيضاً غريب، والمعتمَد أن جبريل كان يعارضه في رمضان بما ينزل به عليه في طول السنة.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب فضائل القرآن رقم (١٠٢٣٩) وفيه: رفع إلى جبريل...

(٢) في «المرشد الوجيز» ص ١٠.

(٣) «فتح الباري» كتاب فضائل القرآن ١٠/ ٤ (٤٩٨٣).

وقال أبو شامة[١]: كأن صاحب هذا القول أراد الجمعَ بين القولين: الأول والثاني.

قلت: هذا الذي حكاه الماورديّ أخرجه ابن أبي حاتم[٢] من طريق الضَّحَّاك عن ابن عباس قال: نزل القرآن جملةً واحدة من عند الله من اللَّوح المحفوظ إلى السَّفَرَة الكرام الكاتبين في السَّماء الدنيا، فنجَّمتْه السَّفَرة على جبريل عشرين ليلةً، ونجَّمه جبريل على النبي ﷺ عشرين سنة.

تنبيهات

الأول: قيل: السرُّ في إنزاله جملةً إلى السماء تفخيمُ أمره وأمرِ مَن نزل عليه، وذلك بإعلام سُكَّان السماوات السبع: أن هذا آخرُ الكتب المنزلة على خاتَم الرسل لأشرف الأمم، قد قرَّبناه إليهم لننزله عليهم، ولولا أنَّ الحكمة الإلهية اقتضت وصولَه إليهم مُنجَّماً بحسب الوقائع لهبَطَ به إلى الأرض جملةً، كسائر الكتب المنزّلة قبله، ولكن الله بايَنَ بينه وبينها، فجعل له الأمرين: إنزاله جملة، ثم إنزاله مفرَّقاً؛ تشريفاً للمنزَّل عليه، ذكر ذلك أبو شامة في «**المرشد الوجيز**»[٣].

وقال الحكيم الترمذي[٤]: أُنزِلَ القرآنُ جملة واحدة إلى سماء الدنيا، تسليماً منه للأُمَّة ما كان أبرز لهم من الحظِّ بمبعث محمَّد ﷺ، وذلك أنَّ بعثة محمد ﷺ كانت رحمةً، فلمَّا خرجت الرحمة بفتح الباب جاءت بمحمد ﷺ وبالقرآن، فوضع القرآن ببيت العزَّة في السماء الدنيا ليدخلَ في حدِّ الدنيا، ووضعت النبوَّة في قلب محمد، وجاء جبريل بالرسالة ثم الوحي، كأنَّه أراد تعالى أن يُسلِّم هذه الرحمة التي كانت حظَّ هذه الأمة من الله إلى الأمة.

وقال السَّخاوي في «**جمال القرَّاء**»[٥]: في نزوله إلى السماء جملةً تكريمُ بني آدم وتعظيمُ شأنهم عند الملائكة، وتعريفهم عنايةَ الله بهم ورحمته لهم؛ ولهذا المعنى أمر سبعين ألفاً من الملائكة أن تشيِّع سورةَ الأنعام، وزاد سبحانه في هذا المعنى بأَنْ أَمَرَ جبريل بإملائه على السَّفَرة الكرام وإنساخِهم إياه وتلاوتهم له.

قال: وفيه أيضاً التَّسوية بين نبينا ﷺ وبين موسى عليه السلام في إنزاله كتابَهُ جملةً، والتفضيل لمحمد في إنزاله عليه منجَّماً ليحفظه.

قال أبو شامة[٦]: فإن قلت: فقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ من جملة القرآن الذي نَزَلَ جملةً أم لا؟ فإن لم يكن منه، فما نَزَل جملةً؟ وإن كان منه فما وجْهُ صحةِ هذه العبارة؟

قلت: له وجهان: أحدهما: أن يكون معنى الكلام: إنَّا حكمنا بإنزاله في ليلة القدْر، وقضيناه

---

(١) في «المرشد الوجيز» ص ٢٣.
(٢) في «تفسيره» ٨/ ٢٦٨٩ (١٥١٢٧) الفرقان: ٣٢.
(٣) ص ٢٤.
(٤) الحكيم الترمذي: محمد بن علي (ت: ٣٢٠ هـ) صاحب: «نوادر الأصول». «لسان الميزان» ٥/ ٣٠٨ هذا، وليس هو صاحب السنن الشهير.
(٥) ١/ ١٥٣ ـ ١٥٤.
(٦) في «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز» ص ١٩ ـ ٢٠.

وقدرناه في الأزَل. والثاني: أنَّ لفظه لفظ الماضي ومعناه الاستقبال؛ أي: ننزله جملة في ليلة القدر. انتهى.

الثاني: قال أبو شامة أيضاً[١]: الظاهر أن نزوله جملةً إلى السماء الدُّنيا قبل ظهور نبوّته ﷺ، قال: ويحتمل أن يكون بعدها.

قلت: الظاهر هو الثاني، وسياق الآثار السابقة عن ابن عباس صريحٌ فيه.

وقال ابن حجر في «**شرح البخاري**»[٢]: قد أخرج أحمد [١٦٩٨٢] والبيهقيّ في «**الشُّعب**» [٢٤٨٥ وإسناده حسن] عن واثلة بن الأسقع، أنَّ النبيّ ﷺ قال: «**أُنزلت التوراة لستٍّ مضَيْن من رمضان، والإنجيل لثلاث عشرة خلتْ منه، والزَّبور لثمان عشرة خلتْ منه، والقرآن لأربع وعشرين خلتْ منه**». وفي رواية: «**وصحف إبراهيم لأول ليلة**»، قال: وهذا الحديث مطابِقٌ لقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ولقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾. فيحتمل أن يكون ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلةَ، فأُنزِل فيها جملةً إلى السماء الدنيا، ثم أُنزِل في اليوم الرابعِ والعشرين إلى الأرض أوَّل ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾.

قلت: لكن يُشكِل على هذا: ما اشتهر من أنه ﷺ بُعث في شهر ربيع. ويجاب عن هذا بما ذكروه أنه نُبِّئ أوَّلاً بالرُّؤيا في شهر مولده، ثم كانت مدَّتها ستة أشهر، ثم أُوحي إليه في اليقظة. ذكره البيهقي وغيره.

نعم يُشكل على الحديث السابق: ما أخرجه ابن أبي شيبة في «**فضائل القرآن**»[٣] عن أبي قِلابة قال: أُنزِلت الكتب كاملةً ليلةَ أربعٍ وعشرين من رمضان.

الثالث: قال أبو شامة أيضاً[٤]: فإن قيل: ما السر في نزوله منجَّماً؟ وهلَّا نزل كسائر الكتب جملة؟

قلنا: هذا سؤال قد تولَّى الله جوابه، فقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾، يعنون: كما أُنزل على من قبله من الرسل، فأجابهم تعالى بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ ـ أي: أنزلناه كذلك مفرَّقاً ـ ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢]، أي: لنقوِّي به قلبك؛ فإنَّ الوحي إذا كان يتجدَّد في كلِّ حادثة كان أقوى بالقلب، وأشدَّ عنايةً بالمرسَل إليه، ويستلزم ذلك كثرةَ نزول الملَك إليه، وتجدّدَ العهد به وبما معه من الرِّسالة الواردة من ذلك الجناب العزيز، فيحدُث له من السرور ما تقصر عنه العبارة، ولهذا كان أجود ما يكون في رمضان؛ لكثرة لقائه جبريل[٥].

---

(١) المرجع السابق ص ٢٢.
(٢) «فتح الباري» كتاب فضائل القرآن ١٠/ ٤ (٤٩٨٣).
(٣) فضائل القرآن كتابٌ ضمن مصنف ابن أبي شيبة، وليس كتاباً مستقلًا كما تُوهِم العبارة، والحديث هنا: «أنزلت الكتب...» فيه برقم (١٠٢٣٨).
(٤) في «المرشد الوجيز» ص ٢٤.
(٥) يشير المصنف إلى الحديث الذي أخرجه البخاري (٦)، ومسلم (٦٠٠٩) من حديث ابن عباس قال: كان رسول الله =

وقيل: معنى ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾، أي: لتحفظه؛ فإنه عليه الصلاة والسلام كان أُمِّيّاً لا يقرأُ ولا يكتب، فَفُرِّق عليه ليَثْبُت عنده حفظه، بخلاف غيره من الأنبياء، فإنَّه كان كاتباً قارئاً، فيمكنه حفظ الجميع.

وقال ابنُ فُورك[1]: قيل: أُنزلت التوراة جملةً؛ لأنَّها نزلت على نبيٍّ يكتب ويقرأُ، وهو موسى. وأنزل الله القرآنَ مفرَّقاً؛ لأنَّه أُنزل غيرَ مكتوب على نبي أُمِّي.

وقال غيره: إنما لم ينزل جملة واحدة؛ لأنَّ منه الناسخَ والمنسوخ، ولا يتأتَّى ذلك إلَّا فيما أُنزل مفرّقاً، ومنه ما هو جواب لسؤالٍ وما هو إنكار على قولٍ قيلَ، أو فعلٍ فُعِل، وقد تَقَدَّم ذلك في قول ابن عباس: ونزَّله جبريل بجواب كلام العباد وأعمالهم، وفسَّر به قوله: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الفرقان: ٣٣]. أخرجه عنه ابن أبي حاتم[2].

فالحاصل أن الآية تضمنت حِكمتين لإنزاله مفرَّقاً.

تذنيب: ما تقدم في كلام هؤلاء ـ من أن سائر الكتب أُنزلت جملةً ـ هو مشهور في كلام العلماء وعلى ألسنتهم، حتى كاد يكون إجماعاً، وقد رأيت بعض فضلاء العصر أنكر ذلك، وقال: إنَّه لا دليلَ عليه، بل الصواب: أنَّها نزلت مفرقة كالقرآن.

وأقول: الصواب الأوَّل، ومن الأدلة على ذلك آية الفرقان السابقة.

أخرج ابن أبي حاتم[3] من طريق سعيد بن جُبير، عن ابن عباس قال: قالت اليهود: يا أبا القاسم، لولا أُنزل هذا القرآن جملة واحدة كما أُنزلت التوراة على موسى، فنزلت. وأخرجه من وجه آخر عنه بلفظ: «قال المشركون». وأخرج نحوه عن قتادة والسدِّيّ.

فإن قلت: ليس في القرآن التصريح بذلك، وإنما هو ـ على تقدير ثبوته ـ قولُ الكفار.

قلت: سكوتُه تعالى عن الردّ عليهم في ذلك، وعدولُه إلى بيان حكمته دليلٌ على صحَّته، ولو كانت الكتب كلُّها نزلت مفرَّقة لكان يكفي في الردِّ عليهم أن يقول: إن ذلك سنة الله في الكتب التي أنزلها على الرسل السابقة، كما أجاب بمثل ذلك قولهم: ﴿وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧] فقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠]. وقولهم: ﴿أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤]، فقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ [يوسف: ١٠٩]. وقولهم: كيف يكون رسولاً ولا هَمَّ له إلا النساءُ؟ فقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَٰجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨]. إلى غير ذلك.

= ﷺ أجودَ الناس، وكان أجودُ ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريلُ، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسُهُ القرآن، فَلَرسُولُ الله أجودُ بالخير من الريح المرسلة.

(١) ابن فورك: محمد بن الحسن، الأصبهاني، أبو بكر، متكلم، أصولي، نحوي، واعظ، أحيا الله به أنواعاً من العلوم في نيسابور. مات مسموماً (سنة: ٤٠٦ هـ). «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٧٢.

(٢) في «تفسيره» ٨/ ٢٦٨٩ (١٥١٢٦) الفرقان: ٣٢.

(٣) في «تفسيره» ٨/ ٢٦٨٩ (١٥١٢٨) الفرقان: ٣٢.

ومن الأدلة على ذلك ـ أيضاً ـ: قوله تعالى في إنزال التوراة على موسى يوم الصَّعْقَة: ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٤٤ ـ ١٤٥]، ﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٧١]. فهذه الآيات كلُّها دالَّةٌ على إتيانه التوراةَ جملةً.

وأخرج ابن أبي حاتم[١] من طريق سعيد بن جُبير، عن ابن عباس قال: أُعطيَ موسى التَّوراة في سبعةِ ألواح من زَبَرْجد، فيها تبيانٌ لكلِّ شيء وموعظة، فلمَّا جاء بها فرأى بني إسرائيل عُكوفاً على عبادة العِجْلِ رمى بالتوراة من يده فتحطَّمَتْ، فرفع الله منها ستةَ أسباعٍ وبقي منها سُبْعٌ.

وأخرج[٢] من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدِّه، رفعه، قال: «الألواح التي أُنزِلت على موسى كانت من سِدْرِ الجنَّة، كان طولُ اللوح اثني عشر ذراعاً».

وأخرج النسائي وغيره عن ابن عباس في حديث الفُتون قال: أخذ موسى الألواح بعدما سكتَ عنه الغضبُ، فأمرهم بالذي أمر الله أن يبلغهم من الوظائف، فثقُلَت عليهم، وأَبوا أن يُقرُّوا بها حتى نَتقَ الله عليهم الجبل كأنَّه ظُلَّة، ودنا منهم حتى خافوا أن يقع عليهم، فأقرُّوا بها.

وأخرج ابن أبي حاتم[٣] عن ثابت بن الحجاج قال: جاءتهم التوراة جملةً واحدةً، فكبُر عليهم، فأَبَوا أن يأخذوها حتى ظَلَّل الله عليهم الجَبَل فأخذوها عند ذلك.

فهذه آثار صحيحة صريحة في إنزال التوراة جملةً.

ويؤخذ من الأثر الأخير منها حكمة أخرى لإنزال القرآن مفرّقاً، فإنّه أَدْعى إلى قَبوله إذا نزل على التدريج، بخلاف ما لو نَزَلَ جملةً واحدة، فإنه كان ينفُرُ من قَبوله كثيرٌ من النَّاس، لكثرة ما فيه من الفرائض والمناهي.

ويوضح ذلك: ما أخرجه البخاريّ [٤٩٩٣] عن عائشة قالت: إنَّما نزل أَوَّلَ ما نزل منه سورةٌ من المفصَّل فيها ذكرُ الجنة والنّار، حتى إذا ثاب النَّاسُ إلى الإسلام نزل الحلالُ والحرام، ولو نزل أوَّلَ شيء: (لا تشربوا الخمر)، لقالوا: لا نَدعُ الخمر أبداً، ولو نزل: (لا تَزْنُوا) لقالوا: لا نَدع الزِّنا أبداً.

ثم رأيت هذه الحكمة مصرَّحاً بها في «**الناسخ والمنسوخ**»[٤] لمكيّ.

فرع: الذي استُقْرِئ من الأحاديث الصحيحة وغيرها: أَنَّ القرآن كان ينزل بحسب الحاجة: خمس آياتٍ وعشراً وأكثر وأَقلّ؛ وقد صحَّ نزولُ العشرِ آياتٍ في قصَّة الإفك جملةً [البخاري: ٤٧٥٠، ومسلم:

---

(١) في «تفسيره» ٥/ ١٥٧٢ (٩٠١٦) الأعراف: ١٥٤.

(٢) المرجع السابق ٥/ ١٥٦٣ (٨٩٥٨) الأعراف: ١٤٥.

(٣) في «تفسيره» ٥/ ١٦١٠ (١٥١٩) الأعراف: ١٧١.

(٤) «الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه» مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧ هـ) ص ٥٩.

٧٠٢٠، وأحمد: ٢٥٦٢٣]، وصحَّ نزول عشر آيات من أَوَّل (المؤمنون) جملة، وصحَّ نزول: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] وحدها؛ وهي بعض آية، وكذا قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾ [التوبة: ٢٨] إلى آخر الآية، نزلت بعد نزول أوَّل الآية كما حرَّرناه في «**أسباب النزول**»(١)، وذلك بعضُ آية.

وأخرج ابن أَشْتَهْ في كتاب «**المصاحف**» عن عِكْرمة في قوله: ﴿بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، قال: أنزل الله القرآن نجوماً ثلاثَ آياتٍ، وأربعَ آيات، وخمس آيات.

وقال النكزاويّ(٢) في كتاب «**الوقف**»: كان القرآن يَنزِل مفرَّقاً؛ الآية والآيتين والثلاث والأربع، وأكثر من ذلك.

وما أخرجه ابن عساكر [في «تاريخه» (٢٠/ ٣٩١)] من طريق أبي نُضْرة قال: كان أبو سعيد الخُدريّ يعلمنا القرآن، خمسَ آيات بالغداة، وخمسَ آيات بالعشيّ، ويخبر أنَّ جبريل نزل بالقرآن خمس آيات، خمس آيات.

وأما ما أخرجه البيهقي في «**الشعب**» [١٩٥٩] من طريق أبي خَلَدة، عن عُمر قال: تعلَّموا القرآن خمسَ آياتٍ خمسَ آياتٍ؛ فإنَّ جبريل كان ينزل بالقرآن على النبيّ ﷺ خمساً خمساً.

ومن طريق ضعيفٍ عن عليّ قال: أُنزِل القرآنُ خمساً خمساً إلَّا سورة الأنعام، ومَن حَفِظ خمساً خمساً لم يَنْسَهُ.

فالجواب: أنَّ معناه ـ إن صح ـ إلقاؤه إلى النَّبي ﷺ بهذا القَدْر حتى يحفظَه، ثم يلقي إليه الباقي، لا إنزالُهُ بهذا القدر خاصَّة. ويوضح ذلك: ما أخرجه البيهقي ـ أيضاً ـ [في «الشعب»: ١٩٥٨] عن خالد بن دينار قال: قال لنا أبو العالية: تعلَّموا القرآن خمس آيات، خمس آيات؛ فإنَّ النبيَّ ﷺ كان يأخذه من جبريل خمساً خمساً.

المسألة الثانية: في كيفية الإنزال والوحي:

قال الأصفهاني في أوائل «**تفسيره**»: اتَّفق أهلُ السُّنَّة والجماعة على أن كلام الله منزَّل. واختلفوا في معنى الإنزال:

فمنهم من قال: إظهار القراءة. ومنهم من قال: إن الله تعالى أَلْهَمَ كلامَهُ جبريلَ وهو في السَّماء، وهو عالٍ من المكان، وعلَّمه قراءته، ثم جبريل أدَّاه في الأرض وهو يَهبِط في المكان. وفي التنزيل طريقان: **أحدهما**: أنَّ النبيَّ ﷺ انخلع من صورة البشرية إلى صورة الملَكِيَّة، وأخذه من جبريل. **والثاني**: أنَّ الملَكَ انخلَع إلى البشرية حتى يأخذه الرسول منه، والأوَّل أصعب الحالين. انتهى.

وقال الطِّيبيّ: لعلَّ نزولَ القرآن على النبي ﷺ أن يتلقَّفه المَلَكُ من الله تعالى تلقُّفاً روحانيًّا، أو يحفظه من اللَّوحِ المحفوظ، فينزل به إلى الرَّسول ويلقيه عليه.

وقال القطب الرازي في حواشي «**الكشاف**»: الإنزال لغةً بمعنى الإيواء، وبمعنى: تحريك الشيء

(١) «أسباب النزول» ص ١٨٩ التوبة: ٢٨.

(٢) النَّكْزَاوي: عبد الله بن محمد الإسكندراني، المقرئ النحوي، صنف كتاباً في القراءات (ت: ٦٨٣ هـ). «معرفة القراء الكبار» ٢/ ٦٥٠.

من عُلو إلى أسفل، وكلاهما لا يتحقَّقان في الكلام، فهو مستعمَلٌ فيه في معنًى مجازيٍّ؛ فمن قال: القرآن معنى قائمٌ بذات الله تعالى، فإنزاله أن يوجِد الكلماتِ والحروفَ الدالَّة على ذلك المعنى، ويُثَبِّتَها في اللوح المحفوظ، ومن قال: القرآن هو الألفاظ، فإنزاله مجرَّد إثباته في اللوح المحفوظ. وهذا المعنى مناسب لكونه منقولاً عن المعنيين اللُّغويَّيْن. ويمكن أن يكون المراد بإنزاله إثباتَه في السماء الدنيا بعد الإثبات في اللَّوح المحفوظ، وهذا مناسب للمعنى الثاني، والمراد بإنزال الكتب على الرّسل: أن يتلقفها الملَك من الله تلقفاً روحيًّا، أو يحفظها من اللوح المحفوظ، وينزل بها فيلقيها عليهم. انتهى.

وقال غيره: في المنزل على النبيِّ ﷺ ثلاثة أقوال:

أحدها: أنَّه اللفظ والمعنى، وأن جبريل حَفِظ القرآن من اللوح المحفوظ ونزَل به. وذكر بعضهم أنَّ أحرف القرآن في اللوح المحفوظ، كلُّ حرف منها بقدر جبلِ قاف، وأنَّ تحت كل حرف منها معانٍ لا يحيط بها إلَّا الله.

والثاني: أن جبريل إنما نزل بالمعاني خاصة، وأنه ﷺ علم تلك المعاني وعبَّر عنها بلغة العرب. وتمسَّك قائل هذا بظاهر قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٤].

والثالث: أنَّ جبريل أُلْقِيَ إليه المعنى، وأنَّه عَبَّر بهذه الألفاظ بلغة العرب، وأن أهل السماء يقرؤونه بالعربيَّة، ثم إنّه نزل به كذلك بعد ذلك.

وقال البيهقي [في «الشعب» (١/ ١٨٥)] في معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾: يريد ـ والله أعلم ـ: إنَّا أسمعنا الملَك وأفهمناه إيَّاه وأنزلناه بما سمع، فيكون الملَك منتقِلاً به من عُلْوٍ إلى أسفل.

قال أبو شامة[1]: هذا المعنى مطَّرد في جميع ألفاظ الإنزال المضافة إلى القرآن، أو إلى شيء منه، يحتاج إليه أهل السنَّة المعتقدون قِدَم القرآن، وأنه صفة قائمة بذات الله تعالى.

قلت: ويؤيد أنَّ جبريل تلقَّفه سماعاً من الله تعالى: ما أخرجه الطبراني من حديث النَّواس بن سَمْعَان مرفوعاً: «**إذا تكلّم الله بالوحي أخذت السماءَ رَجْفةٌ شديدة من خوف الله، فإذا سمع بذلك أهلُ السماء صُعِقوا وخرُّوا سجَّداً، فيكون أَوَّلَهُمْ يرفع رأسَه جبريلُ، فيكلِّمه الله من وَحْيِهِ بما أراد، فينتهي به على الملائكة، فكلَّما مرَّ بسماءٍ سأله أهلُها: ماذا قال ربُّنا؟ قال: الحقَّ. فينتهي به حيث أمر**».

وأخرج ابن مَرْدُويه من حديث ابن مسعود رفعه: «**إذا تكلَّم الله بالوحي سمع أَهلُ السموات صَلصَلةً كصلصلةِ السلسلة على الصَّفوان، فيَفْزَعون ويَرَوْن أنه من أمر الساعة**». وأصل الحديث في الصحيح [البخاري: ٤٧٠١].

وفي تفسير عليّ بن سهل النيسابوري: قال جماعة من العلماء: نزل القرآن جملةً في ليلة القَدْر من اللوح المحفوظ إلى بيتٍ يقال له: بيت العزة، فحفظه جبريل، وغُشي على أهلِ السموات من هيبة

(١) في «المرشد الوجيز» ص ١٤.

كلام الله، فمرَّ بهم جبريلُ، وقد أفاقوا، فقالوا: ماذا قال ربُّكم؟ قالوا: الحقَّ ـ يعني القرآن ـ وهو معنى قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣]. فأتى به جبريل إلى بيت العزَّة، فأملاه على السَّفرةِ الكَتَبة ـ يعني الملائكة ـ وهو معنى قوله تعالى: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥ـ ١٦].

وقال الجُوينيّ: كلام الله المنزَّل قسمان:

قسم: قال الله لجبريل: قل للنبيّ الذي أنت مرسل إليه: إنَّ الله يقول: افعل كذا وكذا، وأمر بكذا وكذا، ففهم جبريل ما قاله ربُّه، ثم نزل على ذلك النبي وقال له ما قاله ربُّه، ولم تكن العبارة تلك العبارة، كما يقول المِلك لمن يثق به: قل لفلان: يقول لك المَلِكُ: اجتهد في الخِدْمة، واجمَعْ جندَك للقتال. فإن قال الرسول: يقول المَلِكُ: لا تتهاوَنْ في خدمتي ولا تترك الجند تتفرَّق، وحُثَّهم على المقاتلة. لا يُنسَب إلى كذبٍ ولا تقصير في أداء الرسالة.

وقسم آخر: قال الله لجبريل: اقرأ على النبيّ هذا الكتابَ، فنزل جبريل بكلمةٍ من الله من غير تغيير، كما يَكتب المَلِك كتاباً ويسلمه إلى أمين، ويقول: اقرأه على فلان، فهو لا يغيِّر منه كلمة ولا حرفاً، انتهى.

قلت: القرآن هو القسم الثاني، والقسم الأول هو السنَّة، كما ورد أن جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن[1]. ومن هنا جاز رواية السنة بالمعنى؛ لأن جبريل أداه بالمعنى، ولم تَجُزْ القراءةُ بالمعنى؛ لأنَّ جبريل أدَّاه باللفظ، ولم يُبَحْ له إيحاؤه بالمعنى.

والسرُّ في ذلك: أن المقصود منه التعبُّد بلفظه والإعجاز به، فلا يقدر أحد أَنْ يأْتيَ بلفظٍ يقوم مقامه، وأنَّ تحت كل حرف منه معانيَ لا يُحاط بها كثرةً، فلا يقدر أَحدٌ أن يأتيَ بدلَه بما يشتمل عليه. والتخفيف على الأُمَّة حيث جُعل المنزَل إليهم على قسمين: قسم يروُونه بلفظه الموحَى به، وقسم يروونه بالمعنى؛ ولو جعل كله مما يروَى باللفظ لشقَّ، أو بالمعنى لم يؤمَن التبديل والتحريف، فتأمَّل.

وقد رأيتُ عن السلف ما يعضد كلام الجُوينيّ.

وأخرج ابن أبي حاتم[2] من طريق عُقَيل، عن الزّهري: أَنه سُئل عن الوحي فقال: الوحي ما يوحي الله إلى نبي من الأنبياء، فيُثْبِتُهُ في قلبه، فيتكلَّم به ويكتبُهُ، وهو كلام الله، ومنه ما لا يتكلَّم به ولا يكتبه لأحد، ولا يأمر بكتابته، ولكنه يحدِّث به الناسَ حديثاً، ويبيِّن لهم أنَّ الله أمره أَنْ يبيِّنَه للناس ويبلِّغهم إياه.

---

(١) ورد ذلك عن حسان بن عطية حيث قال: «كان جبريل عليه السلام ينزل على رسول الله ﷺ بالسنة، كما ينزل عليه بالقرآن، ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن». أخرجه أبو داود في «مراسيله» ص ٣٥٩ رقم (٥٣٤ ـ ٥٣٦) وانظر «قواعد التحديث» للشيخ القاسمي بتحقيقنا ص ٨٢.

(٢) في «تفسيره» ١٠/ ٣٤٥٢ (١٩٤٢٨).

فصل: وقد ذكر العلماء للوحي كيفيات:

إحداها: أن يأتيَه الملَك في مثل صلصلة الجرس كما في الصحيح [البخاري: ٢، ومسلم: ٦٠٥٩، وأحمد: ٢٦١٩٨].

وفي «**مسند أحمد**» [٧٠٧١ وإسناده ضعيف]عن عبد الله بن عمر: سألت النبيَّ ﷺ: هل تحسّ بالوحي؟ فقال: «**أسمَعُ صلاصلَ، ثم أَسكتُ عند ذلك، فما من مرَّة يوحَى إليَّ إلا ظننتُ أَنَّ نفسي تُقْبَضُ**»[(١)].

قال الخطابيّ: والمراد أنه صوت متدارك يسمعه ولا يبيّن له أول ما يسمعه حتى يفهمه بعد. وقيل: هو صوتُ خَفْق أجنحة الملَك، والحكمة في تقدمه أن يُفْرِغَ سمعَه للوحي، فلا يُبقي فيه مكاناً لغيره. وفي الصحيح أن هذه الحالة أشدُّ حالات الوحي عليه. وقيل: إنّه إنما كان ينزل هكذا إذا نزلت آيةُ وعيدٍ وتهديد.

الثانية: أن يَنفُثَ في رُوعه الكلامَ نفثاً، كما قال ﷺ: «**إنَّ رُوح القدس نَفَثَ في رُوعي**». أخرجه الحاكم [في «المستدرك» (٢/ ٥)] وهذا قد يرجع إلى الحالة الأولى أو التي بعدها، بأن يأتيَه في إحدى الكيفيتين، وينفث في رُوعه.

الثالثة: أن يأتيَه في صورة الرَّجل فيكلِّمه، كما في الصحيح: «**وأحياناً يتمثل لي المَلك رجلاً، فيكلِّمني فأَعِي ما يقول**» [البخاري: ٢، ومسلم: ٦٠٥٩، وأحمد: ٢٦١٩٨]. زاد أبو عوانة في «**صحيحه**»: «**وهو أهونه عليّ**».

الرابعة: أن يأتيَه المَلك في النَّوم، وعَدَّ من هذا قومٌ سورةَ الكوثر، وقد تقدَّم ما فيه.

الخامسة: أَنْ يكلِّمه الله إمَّا في اليقظة كما في ليلة الإسراء، أو في النوم، كما في حديث مُعاذ: «**أتاني ربّي فقال: فيمَ يختصم الملأ الأعلى...**» الحديثَ. وليس في القرآن من هذا النوع شيء فيما أعلم. نعم يمكن أن يُعدَّ منه آخر سورة البقرة لما تقدَّم، وبعض سورة الضحى، وألم نشرح؛ فقد أخرج ابنُ أبي حاتم[(٢)] من حديث عديّ بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: «**سألت ربي مسألةً؛ وددت أنّي لم أكن سألتهُ، قلت: أيْ ربّ، اتَّخذتَ إبراهيمَ خليلاً، وكلَّمتَ موسى تكليماً، فقال: يا محمد، ألم أجدك يتيماً فآويتُ، وضالًّا فهديتُ، وعائلاً فأغنيتُ، وشرحتُ لك صدْرَكَ، وحَطَطْتُ عنك وِزْرَك، ورفعتُ لك ذِكرَك، فلا أُذكَرُ إلَّا ذُكرتَ معي!**».

فائدة: أخرج الإمام أحمد في «**تاريخه**» من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبيّ قال: أُنزل على النبي ﷺ النبوَّةُ وهو ابن أربعين سنة، فقرن بنبوته إسرافيل ثلاث سنين، فكان يعلِّمه الكلمةَ والشيء، ولم ينزل عليه القرآنُ على لسانه، فلما مَضَت ثلاثُ سنين قُرن بنبوّته جبريلُ، فنزل عليه القرآن على لسانه عشرين سنة[(٣)].

قال ابن عساكر: والحكمةُ في توكيل إسرافيل أَنَّه الموكَّل بالصُّور الذي فيه هلاكُ الخلق وقيام

---

(١) وفي «المسند»: «تفيضُ» بدل: «تقبض».
(٢) «في تفسيره» ١٠/ ٣٤٤٣ (١٩٣٧٨) سورة الضحى.
(٣) ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب» ١/ ٣٦، والحافظ في «الفتح» ١/ ٢٧.

الساعة، ونبوَّتُه ﷺ مؤذِنة بقرب الساعة وانقطاع الوحي، كما وكِّل بذي القرنين رَيافيلُ الذي يطوي الأرض، وبخالد بن سنان[١] مالكٌ خازن النار.

وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن سابط قال: «في أم الكتاب كلّ شيء هو كائن إلى يوم القيامة، فوكَّل ثلاثة بحفظه إلى يوم القيامة من الملائكة، فوكَّل جبريل: بالكتب والوحي إلى الأنبياء، وبالنَّصر عند الحروب، وبالمهلكات إذا أراد الله أن يهلك قوماً، ووكَّل ميكائيل: بالقَطْر والنَّبات، ووكَّل مَلَكَ الموت: بقبض الأنفس؛ فإذا كان يومُ القيامة عارضوا بين حِفظهم وبين ما كان في أُمِّ الكتاب فيجدونه سواءً»[٢].

وأخرج أيضاً عن عطاء بن السائب قال: أَوَّل ما يحاسَب جبريلُ؛ لأنه كان أمينَ الله على رسله.

فائدة ثانية: أخرج الحاكم [(٢/ ٢٤٢)] والبيهقي [في «الشعب»: ٢٢٩٠] عن زيد بن ثابت: أنَّ النبي ﷺ قال: «**أُنزل القرآن بالتفخيم كهيئته**: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]، و﴿ٱلصَّدَفَيْنِ﴾ [الكهف: ٩٦]، و﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] **وأشباه هذا**».

قلت: أخرجه ابنُ الأنباري في كتاب «**الوقف والابتداء**»[٣]، فَبَيَّن أن المرفوع منه: «**أُنزل القرآنُ بالتفخيم**» فقط، وأن الباقي مُدْرَجٌ من كلام عَمَّار بن عبد الملك؛ أَحدِ رواة الحديث.

فائدة أخرى: أخرج ابن أبي حاتم، عن سفيان الثوريّ قال: لم ينزل وحيٌ إلا بالعربية، ثم تَرْجَمَ كلُّ نبيّ لقومه.

فائدة أخرى: أخرج ابن سعد [في «طبقاته» (٨/ ٣٧٩)] عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا نَزَل عليه الوحيُ يغُطُّ في رأسه، ويتربَّد وجهُهُ؛ أي: يتغير لونُه بالجَرِيدة، ويجد بَرْدًا في ثناياه، ويَعْرَقُ حتى يَتحدَّر منه مِثلُ الجُمَان.

المسألة الثالثة: في الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها.

قلت: ورد حديث: «**نزل القرآن على سبعة أحرف**» من رواية جَمْع من الصحابة: أُبَيّ بن كعب، وأنس، وحُذيفة بن اليمان، وزيد بن أرقم، وسَمُرة بن جُندَب، وسليمان بن صُرَد، وابن عباس، وابن مسعود، وعبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان، وعمر بن الخطاب، وعَمْرو بن أبي سلمة، وعَمْرو بن العاص، ومُعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وأبي بَكْرة، وأبي جَهْم، وأبي سَعِيد الخُدْريّ، وأبي طلحة الأنصاري، وأبي هريرة، وأبي أيوب. فهؤلاء أحدٌ وعشرون صحابيًّا، وقد نص أبو عُبَيد على تواتره.

وأخرج أبو يعلى في «**مسنده**» [٥١٤٩]: أن عثمان قال على المنبر: أُذكّر الله رجلاً سمع النبيَّ ﷺ قال: «**إن القرآن أُنزل على سبعة أحرف، كلّها شافٍ كافٍ**» لَمَا قام، فقاموا حتى لم يُحْصَوْا، فشَهِدوا بذلك، فقال: وأنا أشهد معهم.

---

(١) هو: خالد بن سنان العبسي، حكيم، من أنبياء العرب في الجاهلية. انظر ص١١٣ الآتية في الهامش لزاماً.

(٢) هذا النقل ـ فيما يبدو ـ أنه في شرح الآية (٣٩) من سورة الرعد ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾، وقد قال محقق تفسير ابن أبي حاتم: لم أعثر على بقية تفسير سورة الرعد.

(٣) «الوقف والابتداء» ١/ ١٤ (٧).

اختلاف الأقوال في نزول القرآن على سبعة أحرف

وسأسوق من رواتهم ما يحتاج إليه، فأقول: اختُلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً:

أحدها: أنّه من المشكل الذي لا يُدرَى معناه؛ لأنَّ الحرف يَصْدُق لغةً على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، وعلى الجهة. قاله ابن سَعْدَان النحوي[1].

الثاني: أنَّه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد، بل المراد التيسير والتسهيل والسَّعة، ولفظ (السبعة) يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد، كما يطلق السبعون في العشرات، والسبعمئة في المئين، ولا يراد العدد المُعيَّن. وإلى هذا جَنَح عياضٌ ومَن تبعه.

ويردُّه ما في حديث ابن عباس في الصحيحين: أَنّ رسول الله ﷺ قال: «**أقرأني جبريلُ على حرف، فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعةِ أحرف**» [البخاري: ٣٢١٩، ومسلم: ١٩٠٢، وأحمد: ٢٧١٧].

وفي حديث أُبيّ عند مسلم [١٩٠٤]: «**إنَّ ربي أرسل إليَّ: أنِ اقرأ القرآن على حرف، فرددتُ إليه: أَنْ هوِّن على أمتي، فأرسل إليَّ: أن اِقرأ على حرفين: فرددت إليه: أن هوِّن على أمتي، فأرسل إليَّ: أن اِقرأه على سبعة أحرف**».

وفي لفظ عنه عند النسائي [«المجتبى»: ٩٣٥]: «**إن جبريل وميكائيل أتياني، فقعد جبريل عن يميني وميكائيل عن يساري، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده.. حتى بلغ سبعة أحرف**».

وفي حديث أبي بَكْرة عنده: «**فنظرت إلى ميكائيل، فسكتَ. فعلمتُ أنه قد انتهتِ العدَّة**».

فهذا يدلُّ على إرادة حقيقة العَدَد وانحصاره.

الثالث: أن المراد بها سبعُ قراءات، وتُعُقِّب: بأنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلَّا القليل، مثل: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠]، ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣].

الرابع: وأُجيب بأنَّ المراد أن كلّ كلمة تقرأ بوجه أو وجهين أو ثلاثة أو أكثر إلى سبعة، ويشكل على هذا أن في الكلمات ما قُرئ على أكثرَ، وهذا يصلح أن يكون قولاً رابعاً.

الخامس: أن المراد بها الأوجهُ التي يقع فيها التغاير، ذكره ابن قُتيبة قال: **فأوّلُها**: ما يتغير حركته ولا يزول معناه وصورته، مثل: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بالفتح والرفع. **وثانيها**: ما يتغيَّر بالفعل مثل: ﴿بَٰعِدَ﴾ و﴿بَٰعِدٍ﴾ [سبأ: ١٩] بلفظ الماضي والطلب. **وثالثها**: ما يتغير بالنقط مثل: ﴿نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] و(ننشرها). **ورابعها**: ما يتغير بإبدال حرفٍ قريبِ المَخْرَج، مثل: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٩] و(طلْع). **وخامسها**: ما يتغيَّر بالتقديم والتأخير، مثل: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: ١٩] و(سكرة الحقِّ بالموت). **وسادسها**: ما يتغيَّر بزيادة أو نقصان، مثل: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ

---

(١) محمد بن سعدان الكوفي، أبو جعفر، نحوي مقرئ ضرير. (ت: ٢٣١ هـ). «تاريخ بغداد» ٥/ ٣٢٤، «بغية الوعاة» ٤٥.

﴿وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣] (والذَّكر والأُنثى). **وسابعها**: ما يتغير بإبدال كلمة بأخرى، مثل: ﴿كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥] و(كالصوف المنفوش).

وتعقّب هذا قاسم بن ثابت[١] بأنّ الرُّخصةَ وقعتْ، وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرَّسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها.

وأجيب: بأنه لا يلزم من ذلك توهين ما قاله ابن قتيبة؛ لاحتمال أن يكون الانحصار المذكور في ذلك وقع اتِّفاقاً، وإنما اطُّلع عليه بالاستقراء.

[**السادس**:] وقال أبو الفضل الرازيّ[٢] في «**اللوائح**»: الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف: الأوَّل: اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث. الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر. الثالث: وجوه الإعراب. الرابع: النقص والزيادة. الخامس: التقديم والتأخير. السادس: الإبدال. السابع: اختلاف اللغات كالفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والإدغام والإظهار، ونحو ذلك.

وهذا هو القول **السادس**.

[**السابع**:] وقال بعضهم: المراد بها كيفيَّة النطق بالتلاوة من إدغام وإظهار، وتفخيم وترقيق، وإمالةٍ وإشباع، ومدٍّ وقصر، وتشديد وتخفيف، وتليين وتحقيق، وهذا هو القول **السابع**.

[**الثامن**:] وقال ابن الجزريّ: قد تتبعتُ صحيح القراءة وشاذَّها وضعيفَها ومنكَرَها، فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه، لا يخرج عنها، وذلك:

إما في الحركات بلا تغيُّر في المعنى والصورة، نحو: ﴿بِٱلْبُخْلِ﴾ [النساء: ٣٧]؛ بأربعة، ويحسب بوجهين.

أو متغيِّر في المعنى فقط، نحو: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧].

وإمَّا في الحروف بتغيُّر المعنى لا الصورة، نحو: ﴿تَبْلُواْ﴾ [يونس: ٣٠]، و﴿نَتْلُواْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

أو عكس ذلك، نحو: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦]، و(السراط).

أو بتغيّرهما، نحو: ﴿وَٱمْضُواْ﴾ [الحجر: ٦٥]، (واسْعوا).

وإمَّا في التقديم والتأخير، نحو: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١].

أو في الزيادة والنقصان، نحو: ﴿وَصَّىٰ﴾ [البقرة: ١٣٢]، و(أوصى).

فهذه سبعة لا يَخرُجُ الاختلافُ عنها.

---

(١) هو أبو محمد السَّرَقُسْطي، أبو محمد، عالم بالحديث واللغة (ت: ٣٠٢ هـ). «نفح الطيب» ١/ ٣٤٦.

(٢) أبو الفضل: محمد بن عمر (ت: ٦٠٦ هـ) له: «درة التنزيل وغرة التأويل في المتشابه». وليس هو الإمام فخر الدين الرازي المشهور صاحب التفسير، وإن كان يوافقه في الاسم والنسبة وسنة الوفاة! أفاده محقق «البرهان» ٢/ ١٩٨ وكتابه: «الدرة» مخطوط بمصر.

قال: وأمَّا نحو اختلاف الإظهار والإدغام والرَّوم والإشمام والتَّحقيق والتسهيل والنَّقل والإبدال، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوَّع فيه اللفظ أو المعنى؛ لأن هذه الصفاتِ المتنوعةَ في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً. انتهى. وهذا هو القول **الثامن**.

ومن أمثلة التقديم والتأخير قراءة الجمهور: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥]. وقرأ ابن مسعود: (على قلب كل متكبر)[١].

التاسع: أنَّ المراد سبعة أوجه من المعاني المتفقة بألفاظ مختلفة، نحو: أقبلْ وتعالَ، وهلمّ وعجِّل، وأسرع، وإلى هذا ذهب سفيان بن عُيينة وابن جَرير وابن وهب وخلائقُ. ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء. ويدلُّ له: ما أخرجه أحمد والطَّبراني من حديث أبي بكرة: «**أن جبريل قال: يا محمدُ، اقرأ القرآنَ على حرف، قال ميكائيل: إستَزِدْهُ.. حتى بلغ سبعة أحرف، قال: كلٌّ شافٍ كافٍ، ما لم تَختِمْ آيةَ عذابٍ برحمةٍ، أو رحمةٍ بعذابٍ، نحو قولك: تعالَ، وأقبل وهلمّ واذْهب وأسرع وعجِّل**». هذا اللفظ رواية أحمد [٢٠٤٢٥]، وإسناده جيد. وأخرج أحمد [٢٠٥١٤] والطَّبراني [في «الكبير»: ٨٦٨٠ وإسناده صحيح] أيضاً عن ابن مسعود نحوَه.

وعند أبي داود [١٤٧٧ وهو صحيح] عن أُبَيّ: «قلت: سميعاً عليماً عزيزاً حكيماً، ما لم تخلط آيةَ عذابٍ برحمة، أو آيةَ رحمةٍ بعذابٍ».

وعند أحمد [٨٣٩٠ وإسناده حسن] من حديث أبي هريرة: «**أُنزل القرآن على سبعة أحرف؛ عليماً حكيماً غفوراً رحيماً**». وعنده [أحمد: ١٦٣٦٦ وإسناده حسن] أيضاً من حديث عُمر: «**إنَّ القرآن كلَّه صوابٌ، ما لم تَجعَلْ مغفرةً عذاباً، أو عذاباً مغفرةً**» أسانيدها جياد.

قال ابن عبد البر: إنَّما أراد بهذا ضَرْبَ المثل للحروف التي نزل القرآن عليها: أنها معانٍ متَّفق مفهومُها، مختلف مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضدّه، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافاً ينفيه ويضاده، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضدّه. ثم أسند عن أُبيّ بن كعب أنَّه كان يقرأ: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠]: (مرّوا فيه)، (سعوا فيه)، وكان ابن مسعود يقرأ: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ٱنظُرُونَا﴾ [الحديد: ١٣]: (أمهلونا، أَخِّرونا).

قال الطحاوي[٢]: وإنَّما كان ذلك رُخصة، لمَّا كان يتعسر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد، لعدم علمهم بالكتابة والضبطِ وإتقانِ الحفظ، ثم نُسِخ بزوال العُذْرِ وتيسّر الكتابة والحفظ. وكذا قال ابن عبد البرّ والباقلاني وآخرون.

وفي «**فضائل أبي عُبيد**»[٣] من طريق عَوْن بن عبد الله: أنَّ ابن مسعود أقرأ رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ

---

(١) «النشر» ١/ ٢٦.

(٢) الطحاوي: أحمد بن محمد، انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر (ت: ٣٢١ هـ). «لسان الميزان» ١/ ٢٧٤، «الجواهر المضية» ١/ ١٠٢.

(٣) ص ٣١٢.

﴿ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ [الدخان: ٤٣ ـ ٤٤] فقال الرجل: طَعَامُ اليَتِيم، فردَّدها عليه فلم يَستقِم بها لسانُه، فقال: أتستطيع أن تقول: طعام الفاجر؟ قال: نعم، قال: فافعل.

العاشر: إنَّ المراد سبعُ لغات، وإلى هذا ذهب أبو عُبيد وثعلب والأزهري وآخرون، واختاره ابن عطيَّة، وصححه البيهقيّ في «**الشُّعب**»، وتُعُقِّبَ بأن لغات العرب أكثرُ من سَبْعة، وأُجيب: بأنَّ المراد أفصحُها، فجاء عن أبي صالح، عن ابن عباس قال: نزل القرآن على سبع لغات؛ منها خمس بلغة العجُز من هوازن. قال: والعجُز: سعد بن بكر وجُشَم بن بكر ونصر بن معاوية وثَقيف؛ وهؤلاء كلُّهم من هوازن. ويقال لهم: عُلْيا هوازن؛ ولهذا قال أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب عُلْيا هَوازن وسُفْلى تميم، يعني بني دارم.

وأخرج أبو عُبيد[١] من وجه آخر عن ابن عباس قال: نزل القرآن بلغة الكعبَيْنِ: كعب قريش وكعب خُزاعة. قيل: وكيف ذاك؟ قال: لأن الدار واحدة. يعني أنَّ خزاعة كانوا جيرانَ قريش، فسهُلت عليهم لغتُهم.

وقال أبو حاتم السجستاني[٢]: نزل بلغة قريش وهُذيل وتميم والأزد ورَبيعة وهوازن وسعد بن بكر، واستنكر ذلك ابنُ قتيبة وقال: لم ينزل القرآن إلَّا بلغة قريش، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]. فعلى هذا تكون اللغات السبع في بطون قريش. وبذلك جزم أبو عليّ الأهوازيّ.

وقال أبو عبيد[٣]: ليس المراد أن كلّ كلمة تقرأُ على سبع لغات، بل اللغات السبع مفرَّقةٌ فيه، فبعضُه بلغة قريش، وبعضه بلغة هُذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن وغيرهم. قال: وبعض اللغات أسعدُ بها من بعض، وأكثر نصيباً.

وقيل: نزل بلغة مضر خاصَّة، لقول عمر: نزل القرآن بلغة مُضر. وعيّن بعضُهم ـ فيما حكاه ابن عبد البر ـ السبع من مُضر أنَّهم: هُذيل وكنانة وقيس وضبَّة وتيم الرباب وأسد بن خزيمة وقريش؛ فهذه قبائل مُضر تستوعب سبع لغات.

ونقل أبو شامة[٤] عن بعض الشيوخ أنه قال: أُنزِل القرآن أولاً بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيح للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب. ولم يكلَّف أحدٌ منهم الانتقال عن لغَتِه إلى لغة أخرى للمشقَّة، ولِما كان فيهم من الحميّة، ولطلب تسهيل فهم المراد.

وزاد غيره: أن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهّي؛ بأَنْ يغيِّر كلُّ أحدٍ الكلمة بمرادفها في لغته، بل المَرعيُّ في ذلك السماعُ من النبي ﷺ.

---

(١) في «فضائل القرآن» ص ٣٤٠.

(٢) أبو حاتم: سهل بن محمد، من كبار العلماء باللغة والشعر (ت: ٢٤٨ هـ). «إنباه الرواة» ٢/ ٥٨.

(٣) في «فضائل القرآن» ص ٣٣٩.

(٤) في «المرشد الوجيز» ص ٩٥.

واستشكل بعضهم هذا: بأنه يلزم عليه أن جبريل كان يلفظ باللفظ الواحد سبعَ مرات.

وأجيب: بأنَّه إنَّما يلزم هذا لو اجتمعت الأحرف السبعة في لفظ واحد، ونحن قلنا: كان جبريلُ يأتي في كل عَرْضةٍ بحرف، إلى أن تمت سبعة. وبعد هذا كله رُدّ هذا القول بأنَّ عمر بن الخطاب وهشامَ بنَ حكيم، كلاهما قرشيّ من لغة واحدة وقبيلةٍ واحدة، وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكر عليه عمرُ لغتَه، فدلَّ على أن المراد بالأحرف السبعة غيرُ اللغات.

القول الحادي عشر: أن المراد سبعة أصناف، والأحاديثُ السابقة تردُّه، والقائلون به اختلفوا في تعيين السَّبعة، فقيل: أمر ونهي، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال.

واحتجُّوا بما أخرجه الحاكم [(٢/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠)] والبيهقي عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «**كان الكتاب الأول ينزل من باب واحدٍ على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زاجر وآمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال...**» الحديثَ.

وقد أجاب عنه قوم بأنه ليس المراد بالأحرف السبعة التي تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى؛ لأنَّ سياق تلك الأحاديث يأبَى حملها على هذا، بل هي ظاهرة في أنّ المراد أنّ الكلمة تُقرَأُ على وجهين وثلاثة إلى سبعة؛ تيسيراً وتهويناً، والشيء الواحد لا يكون حلالاً وحراماً في آية واحدة.

قال البيهقيّ: المراد بالسبعة الأحرفِ هنا الأنواعُ التي نَزَلَ عليها، والمراد بها في تلك الأحاديث اللغاتُ التي يُقرأُ بها.

وقال غيره: مَنْ أَوَّلَ الأحرفَ السبعة بهذا، فهو فاسدٌ؛ لأنَّه محال أن يكون الحرف منها حراماً لا ما سواه، أو حلالاً لا ما سواه، ولأنه لا يجوز أن يكون القرآن يُقرأ على أنه حلال كله أو حرام كله، أو أمثالٌ كلُّه.

وقال ابن عطية: هذا القول ضعيف؛ لأن الإجماع على أنَّ التوسعة لم تقع في تحريمِ حلالٍ ولا تحليل حرام، ولا في تغييرِ شيءٍ من المعاني المذكورة.

وقال الماورديّ: هذا القول خطأ، لأنَّه ﷺ أشار إلى جواز القراءة بكلِّ واحد من الحروف وإبدال حرف بحرف، وقد أجمع المسلمون على تحريم إبدالِ آيةِ أمثالٍ بآيةِ أحكام.

وقال أبو عليّ الأهوازيّ وأبو العلاء الهمدانيّ: قوله في الحديث: «زاجر وآمر» ...إلخ استئناف كلام آخر؛ أي: هو زاجر؛ أي: القرآن، ولم يُرِدْ به تفسير الأحرف السبعة، وإنما تُوُهِّم ذلك من جهة الاتفاق في العدد، ويؤيده: أن في بعض طرقه: «زجراً وأمْراً..» بالنصب؛ أي: نزل على هذه الصفة في الأبواب السبعة.

وقال أبو شامة[1]: يحتمل أن يكون التفسير المذكور للأبواب لا للأحرف؛ أي: هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه، أي: أنزله الله على هذه الأصناف، لم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب.

---

(١) في «المرشد الوجيز» ص ١٠٩.

[**الثاني عشر**:] وقيل: المراد بها المطلَق والمقيَّد، والعامّ والخاصُّ، والنَّصّ والمؤوَّل، والناسخ والمنسوخ، والمجمَل والمفسَّر، والاستثناء وأقسامه. حكاهُ شَيْذَلة عن الفقهاء. وهذا هو القول **الثاني عشر**.

[**الثالث عشر**:] وقيل: المراد بها الحذف والصِّلة، والتقديم والتأخير، والاستعارة، والتكرار، والكناية والحقيقة والمجاز، والمجمَل والمفسَّر، والظاهر والغريب. حكاه عن أهل اللغة. وهذا هو القول **الثالث عشر**.

[**الرابع عشر**:] وقيل: المراد بها التذكير والتأنيث، والشَّرط والجزاء، والتصريف والإعراب، والأقسام وجوابها، والجمع والإفراد، والتصغير والتعظيم، واختلاف الأدوات. حكاه عن النحاة. وهذا هو **الرابع عشر**.

[**الخامس عشر**:] وقيل: المراد بها سبعة أنواع من المعاملات: الزهد والقناعة مع اليقين والجزم، والخدمة مع الحياء والكرم، والفتوَّة مع الفقر والمجاهدة، والمراقبة مع الخوف والرجاء، والتَّضرُّع والاستغفار مع الرضا والشكر، والصبر مع المحاسبة والمحبَّة، والشوق مع المشاهدة. حكاه عن الصوفية.

وهذا هو **الخامس عشر**.

القول السادس عشر: إنَّ المراد بها سبعةُ علوم: علم الإنشاء والإيجاد، وعلم التوحيد والتنزيه، وعلم صفات الذَّات، وعلم صفات الفعل، وعلم العفو والعذاب، وعلم الحشر والحساب، وعلم النبوّات[1].

وقال ابن حجر[2]: ذكر القُرطبي عن ابن حبَّان: أنه بلغ الاختلاف في الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً، ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة، ولم أقف على كلام ابن حبَّان في هذا بعد تتبُّعي مظانَّه.

قلت: قد حكاه ابنُ النَّقيب في مقدِّمة «تفسيره» عنه بواسطة الشرف المُزَنيّ المرسيّ، فقال: قال ابن حبَّان: اختلف أهل العلم في معنى الأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولاً.

فمنهم من قال: [**الأول**:] هي زجر وأمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال.

الثاني: حلال وحرام، وأمر ونهي وزجر، وخبرُ ما هو كائن بَعْدُ، وأمثال.

الثالث: وعد ووعيد، وحلال وحرام، ومواعظُ وأمثال، واحتجاج.

الرابع: أمر ونهي، وبشارة ونذارة، وأخبار، وأمثال.

الخامس: محكَم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، وخصوص وعموم، وقصص.

---

(١) اكتفى المصنف رحمه الله تعالى بذكر ستة عشر قولاً من أصل أربعين قولاً!

(٢) في «فتح الباري» كتاب فضائل القرآن ١٠/ ٢٠ (٤٩٩٢).

السادس: أمر وزجر، وترغيب وترهيب، وجَدَل وقَصَص، ومَثَل.

السابع: أمر ونهي، وحدٌّ وعلم، وسرٌّ، وظهر وبطن.

الثامن: ناسخ ومنسوخ، ووعد ووعيد، ورُغم وتأديب، وإنذار.

التاسع: حلال وحرام، وافتتاح وأخبار، وفضائل، وعقوبات.

العاشر: أوامر وزواجر، وأمثال وأنباء، وعتب ووعظ، وقصص.

الحادي عشر: حلال وحرام، وأمثال، ومنصوص، وقصص، وإباحات.

الثاني عشر: ظهر وبطن، وفرض وندب، وخصوص وعموم، وأمثال.

الثالث عشر: أمر ونهي، ووعد ووعيد، وإباحة، وإرشاد، واعتبار.

الرابع عشر: مقدَّم ومؤخَّر، وفرائض وحدود، ومواعظ، ومتشابه، وأمثال.

الخامس عشر: مفسَّر ومجمَل، ومقضيٌّ ونَدْب وحتم، وأمثال.

السادس عشر: أمر حتم وأمر ندب، ونهي حتم، ونهي ندب، وأخبار وإباحات.

السابع عشر: أمر فرض ونهي حتم، وأمر ندب ونهي مرشد، ووعد ووعيد، وقصص.

الثامن عشر: سبع جهات لا يتعدَّاها الكلام: لفظ خاصٌّ أريد به الخاصُّ، ولفظ عام أريد به العامُّ، ولفظ عامٌّ أريد به الخاص، ولفظ خاص أريد به العامّ، ولفظ يُستغنى بتنزيله عن تأويله، ولفظ لا يَعلم فقهَهُ إلَّا العلماءُ، ولفظ لا يعلم معناه إلَّا الراسخون.

التاسع عشر: إظهار الرُّبوبيَّة، وإثبات الوحدانية، وتعظيم الألوهية، والتعبُّد لله، ومجانبة الإشراك، والترغيب في الثواب، والترهيب من العقاب.

العشرون: سبع لغات، منها خمس من هوازن، واثنتان لسائر العرب.

الحادي والعشرون: سبع لغات متفرِّقة لجميع العرب، كلّ حرفٍ منها لقبيلة مشهورة.

الثاني والعشرون: سبع لغات، أربع لعجُز هوازن: سعد بن بكر وجُشم بن بكر ونصْر بن معاوية، وثلاث لقريش.

الثالث والعشرون: سبع لغات: لغة قريش، ولغة لليمن، ولغةٌ لجُرهم، ولغة لهوازن، ولغة لقُضاعة، ولغة لتميم، ولغة لطيّئ.

الرابع والعشرون: لغة الكعبينِ؛ كعب بن عمرو، وكعب بن لؤيّ، ولهما سبع لغات.

الخامس والعشرون: اللغات المختلفة لأحياء العرب في معنًى واحد، مثل: هلمّ وهات وتعال وأقبل.

السادس والعشرون: سبع قراءات لسبعة من الصحابة: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وابن مسعود، وابن عباس، وأُبي بن كعب ﷺ.

السابع والعشرون: همز، وإمالة، وفتح، وكسر، وتفخيم، ومدّ، وقصر.

الثامن والعشرون: تصريف، ومصادر، وعَروض، وغريب، وسجْع، ولغات مختلفة كلُّها في شيء واحد.

التاسع والعشرون: كلمة واحدة تُعْرَب بسبعة أوجه، حتى يكون المعنى واحداً، وإن اختلف اللفظ فيه.

الثلاثون: أُمَّهات الهجاء: الألف، والباء، والجيم، والدال، والراء، والسين، والعين؛ لأن عليها تدور جوامع كلامِ العرب.

الحادي والثلاثون: أنَّها في أسماء الربّ، مثل: الغفور الرحيم، السميع البصير، العليم الحكيم.

الثاني والثلاثون: هي آية في صفات الذات، وآيةٌ تفسيرُها في آية أُخرى، وآيةٌ بيانُها في السنَّة الصحيحة، وآية في قصَّة الأنبياء والرُّسل، وآية في خَلْق الأشياء، وآية في وصف الجنَّة، وآية في وصف النار.

الثالث والثلاثون: آية في وصف الصانع، وآية في إثبات الوحدانيَّة له، وآية في إثبات صفاته، وآية في إثبات رسله، وآية في إثبات كتبه، وآية في إثبات الإسلام، وآية في نفي الكفر.

الرابع والثلاثون: سبع جهات من صفات الذات لله التي لا يقع عليها التكييف.

الخامس والثلاثون: الإيمان بالله، ومباينة الشِّرك، وإثبات الأوامر، ومجانبة الزَّواجر، والثبات على الإيمان، وتحريم ما حرم الله، وطاعة رسوله.

قال ابن حِبَّان: فهذه خمسة وثلاثون قولاً لأهل العلم واللغة في معنى إنزال القرآن على سبعةِ أحرف، وهي أقاويل يشبه بعضُها بعضاً، وكلُّها محتملة، وتحتمل غيرَها.

وقال المرسي: هذه الوجوه أكثرُها متداخلة، ولا أدري مستَنَدَها ولا عمَّن نُقِلت، ولا أدري لم خَصَّ كلُّ واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر، مع أن كلها موجودة في القرآن، فلا أدري معنى التخصيص، وفيها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة، وأكثرها يعارضُه حديث عُمر مع هشام بن حكيم الذي في الصحيح [البخاري: ٢٤١٩، ومسلم: ١٨٩٩، وأحمد: ١٥٨]، فإنَّهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه، إنما اختلفا في قراءة حروفه، وقد ظنَّ كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبعة، وهو جهلٌ قبيحٌ.

تنبيه: اختُلف: هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة؟

فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى ذلك، وبنَوا عليه أنَّه لا يجوز على الأُمَّة أن تُهمِل نقلَ شيء منها، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أنها مشتملة على ما يحتمل رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرْضة الأخيرة التي عَرَضَها النبي ﷺ على جبريل، متضمِّنة لها، لم تترك حرفاً منها.

قال ابن الجزريّ: وهذا هو الذي يظهر صوابه.

ويجاب عن الأول بما ذكره ابن جرير: أن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأُمَّة، وإنما كان جائزاً لهم ومرخَّصاً لهم فيه، فلما رأى الصحابة أَنَّ الأُمَّة تفترق وتختلف إذا لم يجتمعوا على حرف واحد، اجتمعوا على ذلك اجتماعاً شائعاً، وهم معصومون من الضلالة، ولم يكن في ذلك تركُ واجب ولا فعلُ حرام، ولا شك أنَّ القرآن نُسخ منه في العَرْضة الأخيرة وغُيِّر، فاتفق الصحابة على أنْ كتبوا ما تحقَّقوا أنه قرآن مستقرٌّ في العَرضة الأخيرة، وتركوا ما سوى ذلك.

أخرج ابن أَشته في «**المصاحف**»، وابن أبي شيبة في «**فضائله**»[(١)] من طريق ابن سيرين عن عَبيدة السَّلْمَانيّ قال: القراءة التي عُرضت على النبي ﷺ في العام الذي قُبِض فيه هي القراءةُ التي يقرؤُها النَّاسُ اليوم.

وأخرج ابن أشته عن ابن سيرين قال: كان جبريل يعارِض النبيَّ ﷺ كلَّ سنة في شهر رمضان مرةً، فلمَّا كان العام الذي قُبِضَ فيه عارضه مرَّتين. فيَرَوْنَ أن تكون قراءتنا هذه على العَرْضة الأخيرة.

وقال البغوي في «**شرح السنة**»: يقال: إن زيد بن ثابت شهد العَرْضةَ الأخيرة التي بيَّن فيها ما نُسِخَ وما بَقِيَ، وكتبها لرسول الله ﷺ، وقرأها عليه، وكان يُقرئ الناسَ بها حتى مات؛ ولذلك اعتمده أبو بكر وعمرُ في جَمْعه، وولَّاه عثمان كَتْبَ المصاحف [انظر البخاري: ٤٩٨٦ و٤٩٨٧، وأحمد: ٥٧ و٢١٦٤٠][(٢)].

(١) «مصنف ابن أبي شيبة»، كتاب فضائل القرآن رقم (١٠٣٤٠).

(٢) سبقت الإشارة ص ١٠٤ أن هاهنا ترجمةً لخالد بن سنان، والسبب في هذا النقل الإخراجُ الفني للكتاب. أقول: أخرج الطبراني في «الكبير»: ١٢٢٥٠ من حديث ابن عباس قال: جاءت بنتُ خالد بن سنان إلى النبي ﷺ، فبَسَطَ لها ثوبَهُ، وقال: «**بنتُ نبيٍّ ضيَّعه قومُه**» وإسناده ضعيف. قال الشيخ الألباني: لا يصح. «الضعيفة»: ٢٨١.
كان خالد بن سنان في أرض بني عبس، يدعو الناس إلى دين عيسى. قال ابن الأثير: من معجزاته أن ناراً ظهرت بأرض العرب، فافتتنوا بها وكادوا يدينون بالمجوسية، فأخذ خالد عَصَاهُ ودخلها ففرقها، وهو يقول: بَدَا بَدَا، كلُّ هُدى مؤدى، زعم ابنُ راعية المِعْزى أنّي لا أخرج فها وثيابي تندى!! وطُفئتْ النار وهو في وسطها.
قال العلامة الزركلي: هي النفط لا ريب.
وقالوا: لم يكن في بني إسماعيل نبيٌّ غيره قبل محمد ﷺ.
قال الحافظ ابن كثير: الأشبه أنه كان رجلاً صالحاً، له أحوال وكرامات، فإنه إن كان في زمن الفترة، فقد ثبت في «صحيح البخاري» عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم، إنه ليس بيني وبينه نبي**»، وإن كان قبلها، فلا يمكن أن يكون نبيًّا، لأن الله تعالى قال: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [السجدة: ٣]. انظر «البداية والنهاية» (٣/ ٢٥٠ ـ ٢٥١)، و«الأعلام» (٢/ ٢٩٦).